

البحث العربي ومجتمع المعرفة: نظرة نقدية جديدة (ساري حنفي و ريغاس أرفانيتس) (صدر بالعربي مع مركز دراسات الوحدة العربية و بالانكليزي

*Knowledge Production in the Arab World: The Impossible Promise.* (Routledge: 2016)

مراجعة عمر الكايد

الكتاب كما يذكر الكاتبين ساري حنفي و ريغاس أرفانيتس أنه حصيلة بحث متأني استمر لفترة خمسة سنوات لفهم ديناميات البحث العلمي والإنتاج المعرفي في الوطن العربي. وعلى رغم ان الكتاب نقدي لشروط انتاج المعرفة الا انه يختلف عن كثير من الادبيات التي وجدناها في السوق والتي تشكل شكل من أشكال حائط المبكى مرددة شروط مادية مثل الافتقار إلى أجور مناسبة لأعضاء هيئة التدريس، وعدم توفر المكتبات والمصادر التدريسية اللائقة، واستمرار المناهج الدراسية القديمة، وازدحام الجامعات بعدد ضخم من الطلاب، والافتقار إلى الموارد المالية المخصصة للأبحاث، والمستوى المتدني لتدريس اللغات الأجنبية. فالكاتبان يتناولان أسئلة أكثر شمولية مثل غياب نظام سياسات العلمية والذي يجب أن تلعب الدولة دور رائد فيه لمعالجة تبعثر وتشتت الجهود البحثية ويتناولان أيضا ضعف الجماعة العلمية في الدول العربية، فلقد قل عدد الجمعيات العلمية وندر نشاطاتها. هذه النشاطات مهمة ليس فقط لتحفيز البحث العلمي وتوجيه اجندة الأولويات لكل اختصاص والدفع بالقضايا والتحليل العلمي الى الفضاء العمومي وتشكيل رأي عام محلي، ولكن أيضا لحماية أعضاء الجماعة العلمية من بطش الدولة الديكتاتورية العربية وبتش بعض الجماعات المتطرفة أن كانت ذات غطاء ديني أم يساري غير ليبرالي. وهذا ما يهيبان خاتمها في الطبعة الإنكليزية (وهي النص الأصلي ولكن المزود) عندما يتأسفان انه لم تقم المؤسسات الأكاديمية العربية بإدانة حكم الإعدام على أستاذ السياسات العامة في الجامعة الأمريكية في القاهرة (بدعوى انتماءه لجماعة الإخوان المسلمين)، عماد شاهين، على عكس المؤسسات الأمريكية.

الكتاب مليء بأرقام هامة لفهم حجم الإنتاج العلمي: فمثلا، قدر الباحثان عدد أعضاء هيئة التدريس الكلي في المنطقة العربية 180.000، إضافة إلى 30.000 باحث يعملون بدوام كامل في مراكز متخصصة، وبالتالي فإن الفيالق الأكاديمي - العلمي العامل في البحث والتنمية العربي يمكن تقديره بنحو 210.000 باحث. ولا يزال هؤلاء الباحثين ينتجون 5000 ورقة أكاديمية فقط، الأمر الذي يساوي 24 ورقة لكل 1000 مدرّس جامعي وباحث بدوام كامل. والوضع في المغرب العربي أحسن منه من المشرق. فقد قامت تونس بمضاعفة منشوراتها أربعة أضعاف في أقل من عقد (من 540 في العام 2000 إلى 2026 في العام 2008)، محققة حصة مقدارها 2.05 بالمئة من منشورات العالم. وكان لدى المغرب اندفاع قوي جداً في الإنتاج من قبل، وذلك بين العام 1998

والعام 2004. كما خضعت الجزائر لتوسع حديث وسريع. في المشرق هناك ازدياد هام بالإنتاج في كل من الأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة والسعودية. وشهدت مصر نمواً بطيئاً خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، ولكنها شهدت موجة من الإنتاج في السنوات الست الأخيرة، ومن الممكن أن يقع السبب في الجهد الجديد لتشجيع البحث الذي يتضمن سياسة للاستثمار في العلوم، كما تمت زيادة الدعم إلى جانب فرص التعاون مع باحثين أجانب. وقد نظر الكاتبان إلى الإنتاج النشري والاقبسات لكل ورقة، ليس على مستوى البلد، ولكن بتسليط الضوء على بعض الجامعات التي هي معروفة بتفوقها من حيث النشر في المجلات المحكمة، ولاحظوا أهمية الجامعة الأميركية في بيروت، وجامعة القاهرة، وبعض الجامعات السعودية والإماراتية. وفي الواقع، إن العديد من الجامعات في الوطن العربي ليست جامعات بحیثة على رغم مما يزعمون.

ولكن تكمن أهمية الكتاب بحسب رأي في قسمه الثاني وهو تناوله للتطور المضطرب للعلوم الاجتماعية في الدول العربية وتركيز الكاتبان على ترجمة المعرفة الى سياسات ونشر وعي للجماهير لكي يستخدموا المعلومات الحسية والامبريقية التي تأمنها هذه العلوم والاستفادة من المنطق النقدي. ويتأسفان على موت الحياة العامة للأكاديميين العرب، ويخرجون بهذه النتيجة ليس كما فعل الكثير بنقد المثقفين والمفكرين العرب كتنصيف عام مجرد بل بالتركيز على أساتذة الجامعات ودرسا بدقة في الفصل التاسع ضعف مشاركتهم في الجدل العام من خلال صفحات الرأي على الجرائد العربية وخاصة اللبنانية. ولا يتجلى غياب مرئية الإنتاج الأكاديمي في الجدل العام ولكن أيضا بتأثيره بالجدل الأكاديمي بشكل عام. ففي الفصل الثامن تستخدم الكاتبان التحليل البيليومتريّة وتحليل المضمون لاستكشاف المعرفة المنتجة حول الانتفاضات العربيّة، من خلال مقالات منشورة في الدوريات الأكاديميّة المحكّمة بين عامي 2011 و2012 باللغات العربيّة، والفرنسيّة والإنكليزيّة. حيث أظهرت النتيجة أنّ غالبية المعرفة المتعلقة بقضيّة اجتماعيّة-سياسة محلّيّة كالانتفاضات قد تم إنتاجها خارج الوطن العربي باللغة الإنكليزيّة. ويعود هذا بشكل أساسي إلى هيمنة اللغة الإنكليزيّة في الأبحاث وإنتاج المعرفة، المرتبطة بسيادة المؤسسات الأكاديميّة، والمراكز الاستشاريّة، علاوة على معايير النشر الغربيّة في الدوريات العالمية، التي لا تبذل سوى القليل من الجهد أو لا جهد على الإطلاق في التكيف مع اللغات الأجنبيّة. وعلاوة على ذلك، فإنّ المعرفة الضئيلة التي يتم إنتاجها داخل الوطن العربي، حسب الكاتبان، تُنتج باللغة العربيّة من دون أن تُترجم. وعلى نحو كبير، فإنّ المؤلّفين الذين يكتبون بلغةٍ بعينها، يقتبسون بلغةٍ بعينها. واعتبرا أنّ قضيّة انقسام وتشردم المعرفة بحسب اللغة، تصبح إشكالية بشكل كبير هنا. إنّ هيمنة العلوم السياسيّة إشكاليّة بشكل ملحوظ كذلك، إضافة إلى ضعف المؤلّفين الطرفين (جغرافياً ونظرياً في آن)، ما يؤدّي إلى إضعاف الجدل والحوار العالميّين بقدر كبير.

ومع أخذ افتقار الباحثين العرب إلى الأبحاث، والحواجز اللغوية، والسجل الفقير للنشر في الدوريات المهيمنة بعين الاعتبار، فإنّ من الواضح أنّ كثيراً من الباحثين العرب الذين يعملون داخل المؤسسات الوطنية العربية محتفون فعلياً على النطاق العالمي. وإنّ التحديّ اليوم هو فصل أبحاث العلوم الاجتماعيّة عن سياقها المحليّ، والذي يتوضّح بشكل أكبر عبر هيمنة المصالح النيوليبراليّة والسرديّات المتزامنة للتغيير، علاوة على تهميش المعرفة المحليّة لباحثين عرب كثيرين يعانون، في آن، القيود المحليّة والعالميّة الخاصة بإنتاج المعرفة. ولكن ما يمكن أن انتقده هنا أن المؤلفان لم يدرسا الجدل حول الانتفاضات العربيّة في الجرائد العربية والتي سوف يجدون دور هام لبعض المؤلفين العرب مثل فواز طرابلسي، حازم صاغية أو غيره.

أخيرا الكتاب هام حيث يسد ثغرة في المكتبة العربية ومكتوب بشكل بديع على الرغم من وجود أخطاء إملائية في النص العربي.